

جمهوريّة مصر العربيّة
المَهْيَأةُ الْعَامَةُ لِلرِّقَابَةِ المَالِيَّةِ
رئيس الهيئة



قرار

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم (٣١٣٧) لسنة ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٢٤

بشأن شركة/ تساهيل التمويل متناهي الصغر

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛ وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر وتعديلاته؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد وضوابط ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر؛ وعلى الكتاب الدوري رقم (٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي في إتمام المعاملات المالية للمؤسسات المالية غير المصرفية؛

وعلى الكتاب الدوري رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن تطبيق تنظيم استخدام سائل الدفع غير النقدي؛ وعلى الكتاب الدوري رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ بشأن اعتباراً من التمويل وتطبيق خيار السداد المعجل لمواجهة التعثر؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٢ الصادر بشأن ضوابط واعتبارات التسعيير المسؤول في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ وعلى مذكرة الإدارة المركزية للإذن المؤرخة ٢٠٢٤/١١/٢٦؛ وعلى توصية لجنة البت في مخالفات الأنشطة المالية غير المصرفية بجتماعها رقم (١٠٩) والمعتمدة من السيد الدكتور رئيس الهيئة في ٢٠٢٤/١٢/٤؛

قرار

(المادة الأولى)

يلتزم رئيس مجلس إدارة شركة/ تساهيل لتمويل متناهي الصغر لدعوة الشركة للانعقاد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار بالقرار وفقاً لأحكام المادة ٢/١١ من قانون التمويل متناهي الصغر رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، بحضور أحد ممثلي الهيئة للنظر في أمر المخالفات المنسوبة إليها وفقاً لما اسفر عنه التفتيش الميداني على الشركة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٦، واتخاذ اللازم نحو ازالتها خلال ثلاثة ثلثاً من تاريخ الانعقاد.

(المادة الثانية)

يسري هذا القرار من اليوم التالي لتاريخ إخطار الشركة به، على قطاعات وإدارات الهيئة تنفيذه كل فيما يخصه.

**رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية**

د. محمد فريد صالح

